الفصل التاسع

قطـــــــاع الـــــسياحة



الفصل التاسع



قطاع السياحة

١,٩ خلفية

يعتبر الغنى الثقافي والتنوع التاريخي والحضاري والطبيعي والحيوي من أهم نقاط القوة للسياحة السورية وهو ما يكسب المنتج السياحي السوري ميزات تفضيلية مقارنة بالعديد من المقاصد السياحية العالمية والإقليمية الأخرى لأنه يوفر للسائح تجارب سياحية متنوعة وثرية تبقى في ذاكرته لمدة طويلة وتتصل بمجمل أشكال النشاط السياحي. كما يسهم الموقع الجغرافي ووقوع سورية على مسافة قريبة من أهم الدول المصدرة للسياح وكذلك تقاليد كرم الضيافة وحرارة الاستقبال للضيف المتجذرة لدى السوريين في إعطاء السياحة السورية ميزات تفضيلية إضافية.

ومع أهمية اعتبار الأمان والاستقرار اللذان تعيشهما سورية من المزايا التفضيلية والتي يمكن الاعتماد عليها كذلك في الترويج لصورة سورية وبإمكاناتها الاقتصادية والثقافية، فانه لا يمكن إغفال تأثير الأوضاع السياسية المتوترة في المنطقة على مسار السياحة السورية.

ويتطلب الأمر الانتباه إلى أن النمو الكبير الذي شهده العالم في السنوات الخمس عشرة الأخيرة للمقاصد السياحية قد أدى إلى تزايد تنافس الدول فيما بينها لاستقطاب السياح وقد ترافق هذا مع سعي الدول المصدرة للسياح إلى تقليص الرحلات المغادرة من مواطنيها والترويج للسياحة الداخلية بما يكفل توازنا أفضل لميزان مدفوعاتها السياحي. ولا تشكل الدول المولدة للطلب السياحي إلى سورية وخاصة الدول العربية والمجاورة استثناءً من هذه القاعدة.

ورغم التطور الملحوظ في أعداد السياح ومستوى الاستثمارات الذي تم تحقيقه في السنوات الأخيرة إضافة إلى تحقيق توازن أفضل بين الجودة والأسعار والبدء بوضع الخطة الرئيسية للسياحة السورية ، فإن الوضع الراهن للسياحة السورية ما يزال من حيث عدد السياح ومستوى الاستثمارات ومعدل الإنفاق السياحي أقل بكثير مما تستحقه سورية من خلال مزاياها التفضيلية السياحية وهو ما يتطلب جهوداً كبيرة للمحافظة على تلك المزايا وتطوير عرضها وتوفير البنى السياحية والتحتية والإدارية والاقتصادية اللازمة، بما يكفل صياغة منتجات سياحية متنوعة ذات جودة عالية ينفذها قطاع سياحي مترابط وتكون قابلة للتسويق والترويج لها على الساحتين الدولية والداخلية، مع ضرورة تحقيق التوازن المتصاعد بين أعداد السياح والبنى السياحية والأطر البشرية المدربة اللازمة.

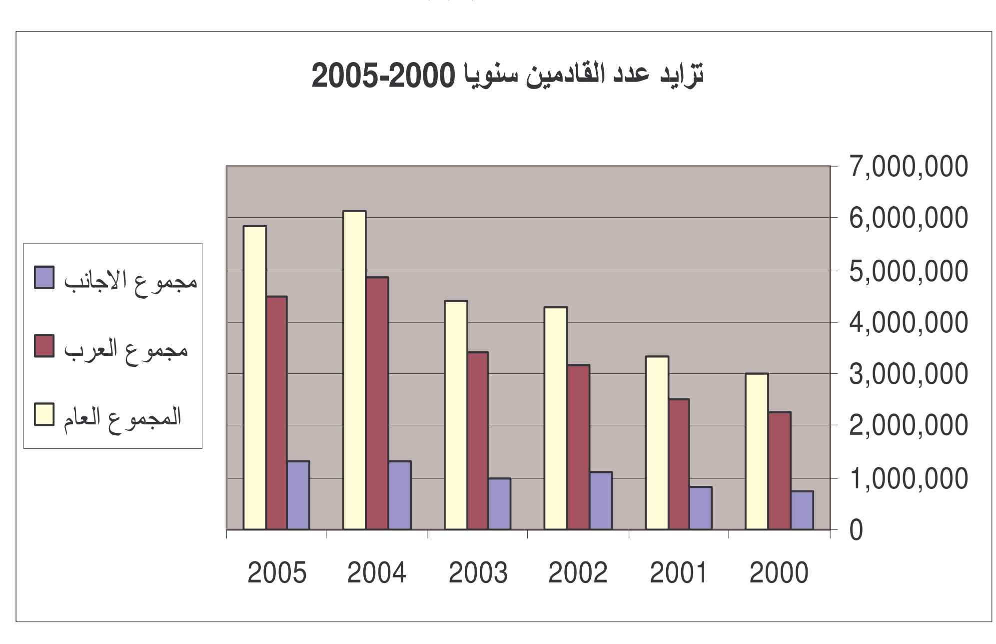
٢,٩ أداء قطاع السياحة في الخطة الخمسية التاسعة:

مرت منطقة الشرق الأوسط بتأثيرات إقليمية ضاغطة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٣ وقد تسبب هذا الواقع في انحسار حركة السياحة الأوروبية إلى المنطقة عموماً ومنها سورية- في تلك الفترة - مقابل تنامي السياحة العربية إلى سورية كمقصد تقليدي للسياحة العربية.

نتيجة لذلك تركز الاهتمام في وزارة السياحة في تلك الفترة على الترويج للسياحة العربية وعلى إعادة هيكلة القطاع السياحي الحكومي والخاص من خلال إطلاق بنى إدارية جديدة في الوزارة وإحداث غرف السياحة.

ونتيجة لتحسن الأحوال الإقليمية منذ أيلول ٢٠٠٣ (رغم استمرار التوتر في فلسطين والعراق ولاحقاً في لبنان) فقد تم القيام بجهود ترويجية كثيفة أثمرت في استعادة القدوم الأوروبي السياحي، كما تم الإقلاع بالاستثمار السياحي في عام ٢٠٠٥ بشكل واضح.

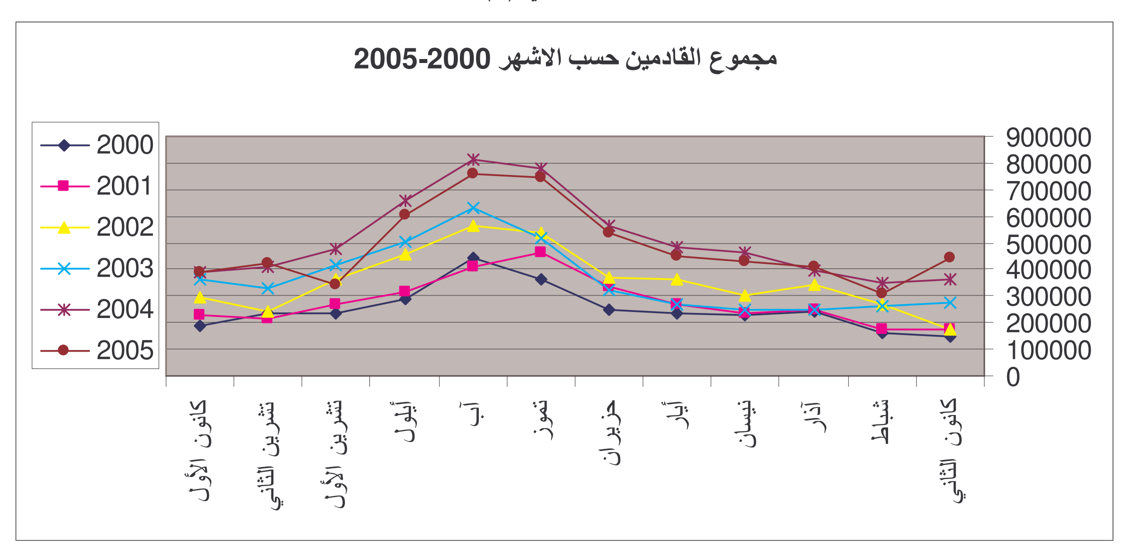
الشكل البياني (١)



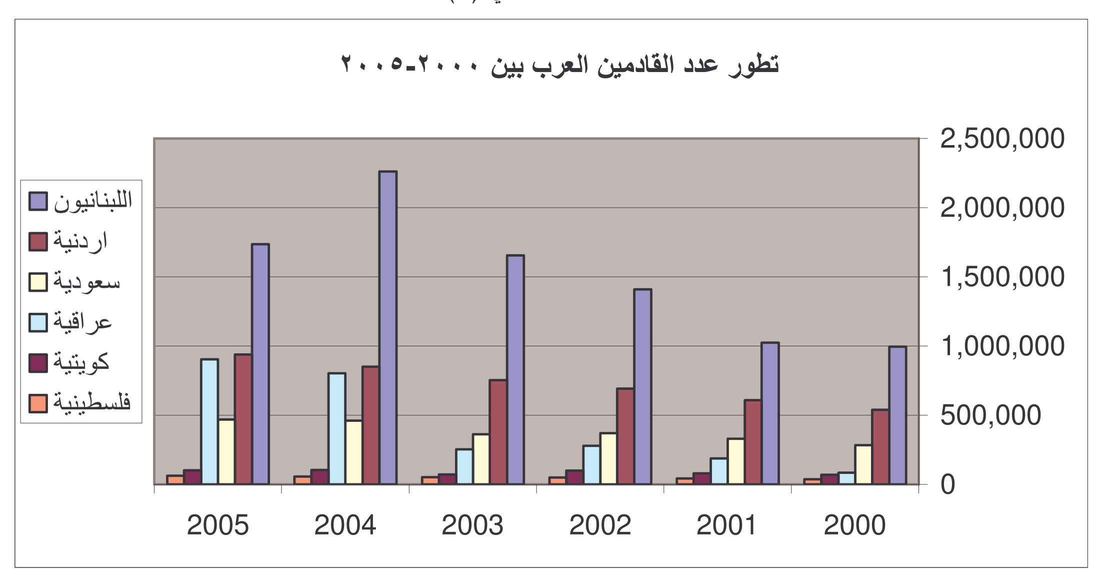
يتبين من الشكل البياني السابق:

أن حركة الزيادة في عدد القادمين كانت متصاعدة وبمعدل سنوي وصل إلى (١٤%) رغم الأوضاع الإقليمية السائدة مما يبين أنه أمكن تجاوز تلك الأوضاع من خلال إجراءات تسويقية وإدارية حققت مؤشرات تتناسب مع الأرقام والمؤشرات العامة للشرق الأوسط.

الشكل البياني (٢)

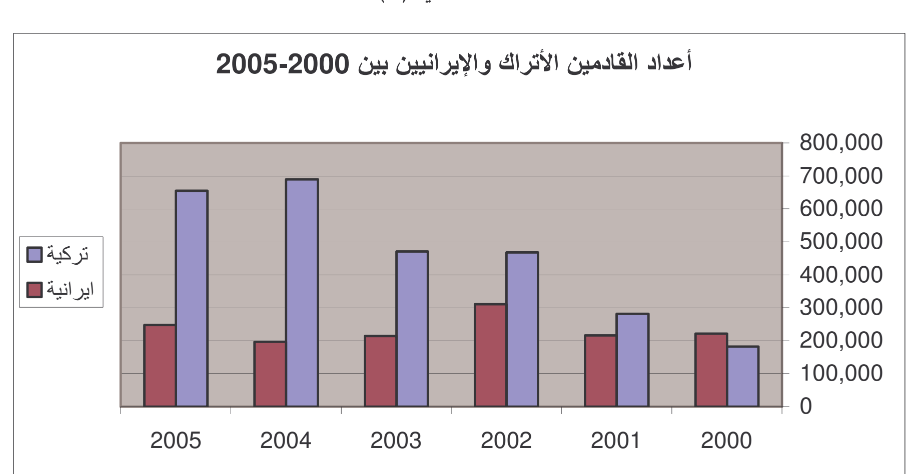


الشكل البياني (٣)



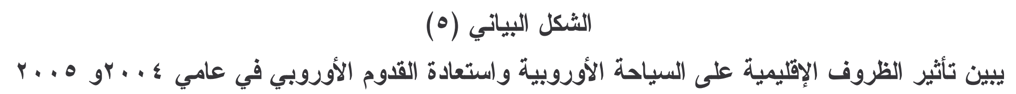
كما يبين تحليل الشكلين البيانيين (٢+٣) أن معظم الزيادة العالية في عدد القادمين قد نتجت عن الارتفاع الكبير في عدد القادمين العرب وخصوصا خلال الأعوام ٢٠٠٣- ٢٠٠٤ في موسم الصيف وذلك نتيجة تحول العديد من القادمين العرب عن السفر إلى الدول الغربية، والجهود الترويجية لوزارة السياحة إضافة إلى التزايد المسجل في عدد القادمين العراقيين واللبنانيين والخليجيين. حيث بلغ عدد القادمين العراقيين نحو ٨٠٤١٣١ في عام ٢٠٠٤ محققا بذلك نموا قدره ٢١٨% مقارنة بالعام ٢٠٠٣ وذلك نتيجة الحرب في العراق وكما بلغ عدد القادمين الخليجيين ٦٠٣٧٥٢ أي بزيادة قدرها ٢٨% واللبنانيين ٦٠٨٧٣٢ أي بنسبة نمو تصل إلى ٣٧%. أما بالنسبة لمعدل نمو باقي القادمين من الدول العربية فيعتبر منطقيا نتيجة الأوضاع الدولية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ونتيجة جهود الترويج الخاصة بوزارة السياحة.

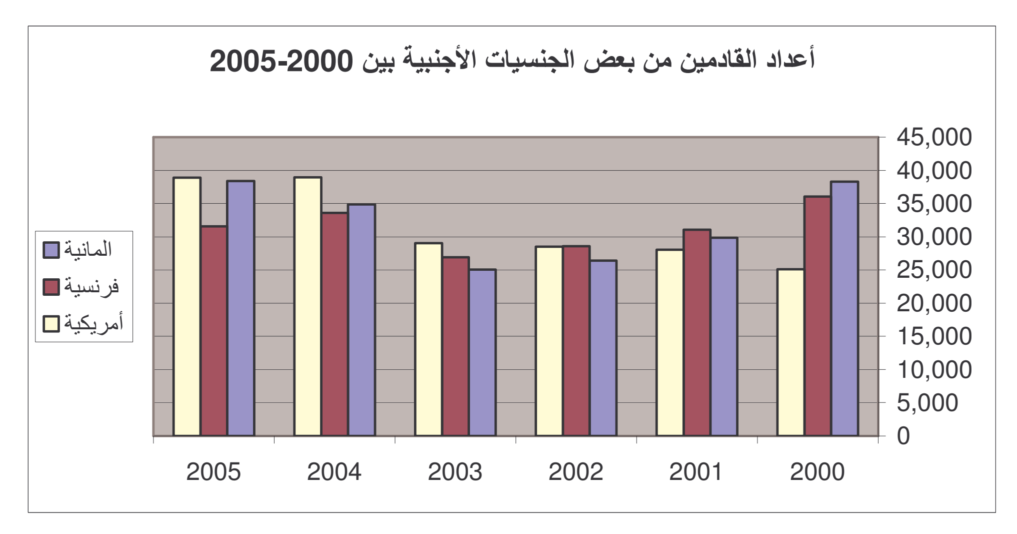
الشكل البياني (٤)



و يعتبر الارتفاع الملحوظ بعدد القادمين الأتراك هو الرافع الأهم للزيادة المتواضعة في عدد القادمين الأجانب حيث نما عدد القادمين الأتراك من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤ بمتوسط نسبة تصل إلى ٤٢% وقد وصل عدد القادمين الأتراك إلى ٦٨٩٥٨١ شخص في عام ٢٠٠٤.لقد شكل تطور العلاقات السياسية والترويج السياحي أهم عوامل ارتفاع عدد القادمين الأتراك في السنوات الأخيرة

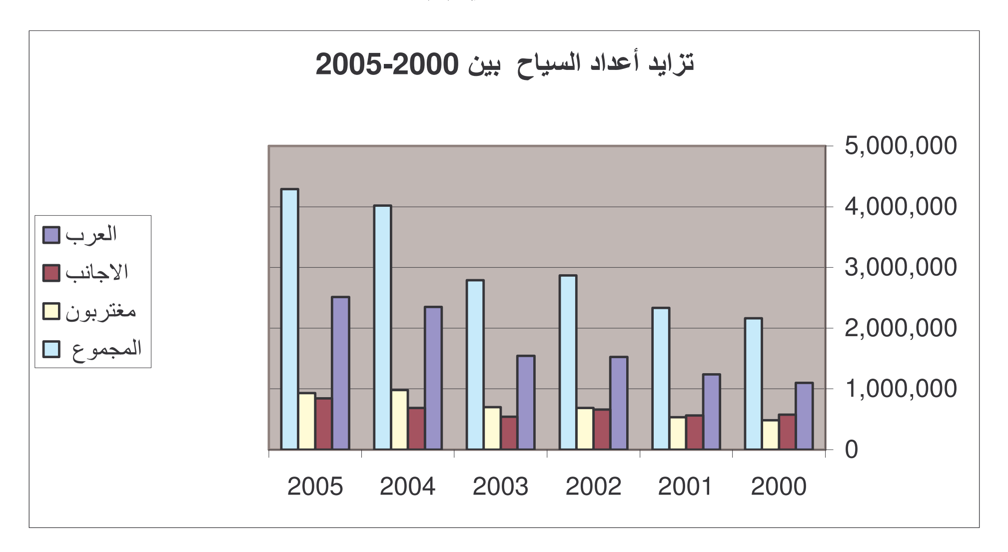
الشكل البياني (٥)

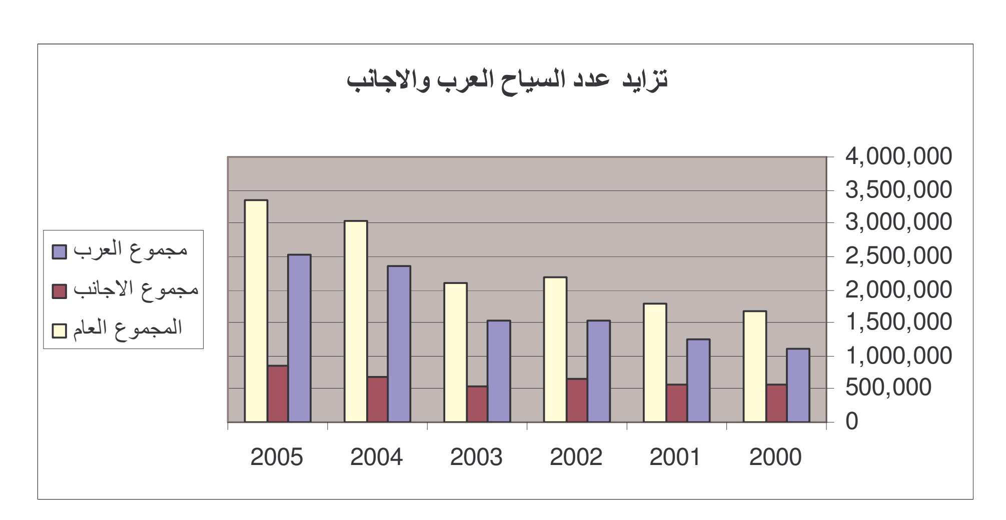

يبين تأثير الظروف الإقليمية على السياحة الأوروبية واستعادة القدوم الأوروبي في عامي ٢٠٠٤و ٢٠٠٥



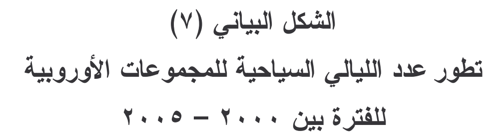
أما عدد سياح المبيت فقد تطور بمعدل ١٥% سنوياً خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ وهو معدل مرتفع نسبياً كما يبين الشكل البياني (٦) مع التأثر الواضح في عام ٢٠٠٣ بحرب العراق وخاصة من قبل السياح الأوربيين حيث أسهمت جهود وزارة السياحة والرحلات الاطلاعية التي نظمتها لمئات الإعلاميين والشركات السياحية الأوربية في تجاوز آثار الوضع الإقليمي وتحقيق وعي أفضل بأهمية المنتج السياحي السوري.

الشكل البياني (٦)

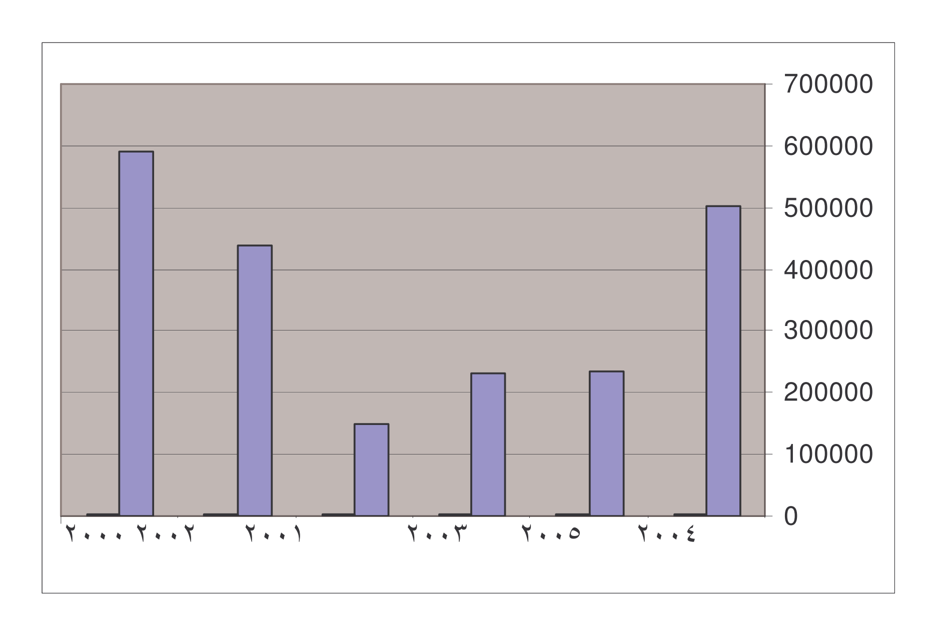




ويمكن التوقف هنا عند تزايد عدد الليالي السياحية المحققة من خلال سياحة المجموعات الأوروبية والتي تبين تأثير الوضع الإقليمي منذ عام ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٣ وتجاوز تلك التأثيرات منذ عام ٢٠٠٤ وتأكيد ذلك في عام ٢٠٠٥.



الشكل البياني (٧)
تطور عدد الليالي السياحية للمجموعات الأوروبية
للفترة بين ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥



كما يعتبر عدد الأسرة الفندقية وكراسي الإطعام المؤشر الأول المعتمد في حساب الناتج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة والذي يعتبر جزءاً من قطاع التجارة في الحسابات القومية. ويوضح الجدول (١٠-١) أهم المؤشرات الرقمية لكل من الأسرة الفندقية وكراسي الإطعام:

الجدول (١,١٠)

السنوات	النمو العام لكل من الأسرة, الغرف والفنادق للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥		
	عدد الفنادق	عدد الغرف	عدد الأسرّة
2000	466	15452	34209
2001	473	15705	34537
2002	484	16042	35253
2003	518	16966	38928
2004	523	17267	39985
2005	555	18293	43193

وقد كان معدل تزايد الاستثمارات في القطاع الفندقي في التسعينات لا يزيد عن ٢% سنوياً وأمكن رفع متوسط نسب النمو في عدد الأسرة والغرف والفنادق السنوي خلال الخطة الخمسية التاسعة إلى ٥% وهي نسب نمو بقيت لا تتناسب مع الزيادة المحققة في عدد السياح أو مع النسب المتوقعة في الخطة الخمسية العاشرة لنمو القطاع علماً بأن معدل زيادة الاستثمارات الفندقية (الأسرة الفندقية في الخدمة) ازداد من عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥

بنحو ٨% مما يعد تطوراً ايجابياً وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار للمشاريع قيد الإنشاء التي عرضت في ملتقى سوق الاستثمار السياحي والتي سترفع تلك النسبة حيث تعتبر تلك الملتقيات من أهم الأدوات المناسبة التي بدئ بتقديمها من أجل رفع عدد المشاريع من الدرجات أربعة وخمسة نجوم إضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها الوزارة من خلال قرارات المجلس الأعلى للسياحة في تحفيز الاستثمارات وتبسيط إجراءات الترخيص السياحي مما أسهم في رفع عدد مشاريع باقي أنماط الإقامة.

قد يؤثر استمرار تباين النمو بين عدد نزلاء المبيت في الفنادق وعدد الغرف والأسرة على ارتفاع نسب الإشغال السياحي أو نمو إضافي في القطاع غير المنظم وهو قطاع "الشقق المفروشة" مما يؤكد على ضرورة تحديد أدق للإشغال السياحي وكذلك الأمر بالنسبة إلى تنظيم هذا القطاع. (بيّن مسح قامت به وزارة السياحة أن عدد نزلاء الفنادق الوافدين إلى سورية وصل في عام ٢٠٠٤ إلى ١,٣ مليون نزيل فندقي بمعدل تزايد سنوي ١٢% كما أن عدد الأسرة الإجمالي في مواقع الإقامة التي حصلت على التراخيص من السلطات المحلية للشاليهات والمخيمات دون الشقق المفروشة وصل إلى ٥٥ ألف سرير ولم يتمكن المسح من تحديد إشغال هذه الفئة).

أما المطاعم فقد شهدت نموا كبيرا في السنوات الخمس الماضية حيث تضاعف عدد الكراسي ومطاعم النجمتين وكذلك ارتفع المجموع العام بسبب هذه الزيادة وزيادات أخرى طفيفة إلى ٢١٢٠٠٠ كرسي في ١٣٨١ مطعماً في عام ٢٠٠٥ مقابل ١١٣٤٩٣ في عام ٢٠٠٠.

ويعتبر مؤشر نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاستثمار السياحي شديد الأهمية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فقد وصلت الاستثمارات السياحية الأجنبية حتى عام ٢٠٠٥ إلى٣٦٥ مليون دولار في١١ مشروعاً وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار المشاريع التي هي حالياً قيد التعاقد نتيجة سوق الاستثمار السياحي الأول.

تعطي مؤشرات عدد القادمين وعدد السياح متكاملة مع تطور الاستثمارات ومعدل الإنفاق السياحي دلالات نمو أكثر وضوحا علماً بأن كامل مؤشرات الإنفاق ضمن قطاع السياحة لا تدخل في الناتج المحلي الإجمالي مباشرة وإنما تتوزع على عدة قطاعات.

نذكر هنا أن معدل الإنفاق للقادمين قد تم تقديره بنحو ٣٥٠ دولار أميركي ولسائح المبيت بما يعادل ٥٠٠ دولار أميركي وذلك حسب المسوحات السياحية التي قامت بها وزارة السياحة بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء والاتحاد الأوروبي. وتعتبر هذه المعدلات منخفضة عالميا وقد وضعت الخطط اللازمة لرفع تلك المعدلات.

ومن الممكن اعتبار نسبة النمو ٩% في عدد السياح والأسرة الفندقية المعتمدة لقطاع السياحة في الخطة الخمسية العاشرة نسبة طبيعية وجيدة جدا إذا ترافقت مع زيادة الإنفاق السياحي مع تحديد جديد للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالسياحة والتي ستركز الخطة على تحديدها من خلال تطوير دور القطاع ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. كما انه يجب التنويه إلى الانخفاض المتوقع بعدد القادمين اللبنانيين إلى سورية في السنوات القادمة وذلك بسبب الأحداث السياسية الجديدة وموازنته من خلال أسواق إضافية مع الأخذ بعين الاعتبار إلا أنه يبقى فترة عابرة في حياة العلاقة بين البلدين.

ويعتبر إعطاء إشارة الانطلاق لوضع الخطة الرئيسية للسياحة السورية والذي تم في شهر ١٢ من عام ٢٠٠٥ متضمنة الخطط الرئيسية للأقاليم السياحية والخطة التفصيلية لإقليم الساحل السوري ومنطقة تدمر نقطة تحول نوعية في مسار السياحة السورية

٣,٩ المشكلات والتحديات

أدى الركود الطويل الذي شهده قطاع السياحة بمؤسساته الحكومية والخاصة حتى نهاية التسعينات إلى إضعاف الميزات التنافسية والأداء العام للقطاع، وإلى ظهور نقاط ضعف أساسية فيه، حيث يمكن تلخيصها بما يلي:

- عدم اعتماد قطاع السياحة كقطاع استثماري ومولد لفرص العمل
- ضعف الإدارة والخطط والقوانين والتشريعات العامة والخاصة في قطاع السياحة
- ضعف المؤسسات السياحية العامة والخاصة والأهلية والضعف التنظيمي العام

يعتبر انخفاض الطلب على السياحة الداخلية من نقاط الضعف الخاصة بقطاع السياحة وذلك بسبب تدني متوسط الدخل في سورية بالإضافة إلى ضعف الوعي بأهمية السياحة على المستوى الفردي والوطني العام. حيث يسبب انخفاض الطلب المحلي للمنتج السياحي السوري عدم رفد ودعم السياحة الداخلية لمشاريع وبرامج السياحة الخارجية.

ويمكن تصنيف الضعف الحالي في البنية الاقتصادية العامة في دعم الاستثمارات السياحية في جميع أحجامها بأنها من أكثر النقاط إلحاحا لاتخاذ سياسات وإجراءات آنية وفعالة. ولا تعتبر هذه النقطة نقطة ضعف قطاعية بل عامة في بيئة العمل السورية.

أدت الخطط والإجراءات التي تمت خلال السنوات الخمس الأخيرة، إلى تحريك هذا الركود، وتجاوز العديد من النقاط المبينة أعلاه، وإلى حيوية اكبر في البيئة السياحية، مما ولد الحاجة إلى فعالية اكبر، تتحقق من خلال تطوير الإدارة والتخطيط والقوانين والتشريعات وغيرها.

أما الصورة السلبية التي كرستها الضغوط الإعلامية الغربية والعربية على سورية فهي من ضمن الضغوط السياسية التي أضعفت صورة سورية سياحيا.

ومن أهم التهديدات المحيطة بسورية الأوضاع السياسية الراهنة في المنطقة وخاصة الضغوط الأميركية والتي يمكن أن تتحرك في اتجاهات تسبب عدم استقرار المنطقة ومنها عزوف السياح عن السفر إليها بسبب عامل الخطر الفيزيائي.

أما شدة التنافس في السياحة عالميا وإقليميا فهي التهديد الأكبر المستمر والاستراتيجي حيث نجد أن العديد من الدول في المنطقة تضع استثمارات وخططاً كبيرة للاستفادة من جذب السياح وتشجيع مواطنيهم على السياحة الداخلية أو الإقليمية وخاصة دول الخليج العربي. كما أن الاستثمارات الكبيرة في المنطقة تلقى الكثير من التسهيلات و التحفيزات لاستقطابها إلى مقاصد ودول في المنطقة والتي تعتبر نفس السوق المولدة للاستثمارات في سورية عموما والسياحة خصوصاً.

٤,٩ الرؤية المستقبلية:

أن تكون سورية مقصدا سياحيا ذا مكانة عالمية وإقليمية عالية ينمو بشكل مستدام. وأن تساهم السياحة كصناعة هامة في تحسين الميزات التنافسية العامة للاقتصاد الوطني كتنمية المهارات والمعارف للموارد البشرية, وفي تحسين البيئة الاقتصادية, ورفع حس الضيافة والحفاظ على التراث الوطني, وتحقيق تنمية متوازنة للمناطق مع تطوير وتحسين صورة سورية.

٥,٩ الغايات بعيدة المدى

- أن تساهم السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
- تحسين الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لعملية التنمية السياحية.
- تحسين ترتيب سورية العالمي من جهة عدد السياح ومعدل الإنفاق السياحي.
- رفع مهارات الموارد البشرية العاملة في القطاع وفي القطاعات المتشابكة الأخرى
- تعزيز قيم وآليات الضيافة السورية.
- تعزيز المنتوج الثقافي المحلي وإغنائه عن طريق ما توفره السياحة من تفاعل مع الثقافات الأخرى.
- استخدام السياحة كمحرك يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة والنهوض بالمستوى المعيشي للمناطق الأقل نمواً التي تمتلك المصادر والموارد السياحية
- العمل من خلال السياحة على ترويج صورة إيجابية لسورية بشكل عام.

المرامي الكمية المتوافقة مع هذه الغايات وخلال مدة الخطتين العاشرة والحادية عشرة:.

- أن ترتفع نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي سنويا بنحو 10.5%.
- أن تصبح مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥.بنسبة ١٥%.
- زيادة عدد العاملين في القطاع بمعدل ٩% سنويا حتى عام ٢٠١٥.

٦,٩ الخطة الخمسية العاشرة

أ. الأهداف:

١. زيادة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.
٢. تنظيم القطاع ومنظماته لزيادة فعالية العمل والإنتاجية فيه.
٣. تحسين مهارات الموارد البشرية في القطاع.
٤. تعزيز قيم الضيافة.
٥. التنمية المتوازنة للمناطق باستخدام السياحة كمحرك تنمية والحد من الفقر لبعض المناطق السورية وبالأخص الأقل نمواً.
٦. تحسين صورة سورية في الخارج.

ب. المرامي الكمية الأساسية على المستويين القطاعي والكلي:

- تحقيق معدل نمو سياحي سنوي يصل إلى ٩% سنوياً.
- نمو كل من الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاع السياحة بنسبة ٩% خلال سنوات الخطة وبحيث تكون استثمارات القطاع العام السياحي وفق وسطي معدل النمو ٧% ما قيمته ٦٠٢٩,٢ مليون ليرة سورية ووفق وسطي معدل النمو ٥% ما قيمته ٥٥٢٤,٢ مليون ليرة سورية.
- نمو في عدد العاملين في قطاع السياحة بنسبة تقارب ٩% سنويا خلال أعوام الخطة.

ج. الاستراتيجية:

رفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي (بالارتباط بالهدف الأول)

١. تحسين عوائد القطع الأجنبي المباشر.
٢. تحسين الأثر الاقتصادي المضاعف للسياحة.
٣. جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السياحة لتحقيق غايات اقتصادية قصيرة الأمد على الناتج المحلي الإجمالي.
٤. رفع عدد العاملين في قطاع السياحة.

تنظيم القطاع السياحي ومنظماته لزيادة فعالية العمل والإنتاجية فيه (بالارتباط بالهدف الثاني)

٥. إعادة هيكلة وزارة السياحة لزيادة فاعليتها وإنتاجيتها وتفعيل دور الهيئات التابعة لها.
٦. دعم إنشاء الجمعيات والنوادي المتخصصة في دعم نشاطات سياحية متنوعة أو الاهتمام بمنتج سياحي محدد.
٧. العمل على الشراكة لاستحداث مشروع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في السياحة مع التركيز على رواد الأعمال في قطاع السياحة.

رفع مستوى مهارات الموارد البشرية في القطاع (بالارتباط بالهدف الثالث)

٨. زيادة عدد الطلاب المهنيين في السياحة.
٩. زيادة عدد طلاب الإدارة السياحية وتنمية هذه الاختصاصات.
١٠. رفع كفاءة العاملين في قطاع السياحة الخاص والعام من خلال برامج التدريب والتأهيل.

تعزيز قيم الضيافة (بالارتباط بالهدف الرابع)

١١. تحفيز البحث والتطوير والترويج للضيافة كمفهوم عام وبالمحتوى السوري.
١٢. وضع مواصفات ومقاييس ومصادر الضيافة السورية.
١٣. تشجيع ودعم القيام بالعديد من الأبحاث لكيفية تعزيز والاستفادة من حالة الضيافة العامة في دعم الميزة التنافسية للبلد.

استخدام السياحة كمحرك للتنمية المتوازنة (بالارتباط بالهدف الخامس)

١٤. جعل سورية مناطق سياحية متكاملة.

١٥. تشجيع قيام نماذج تنمية سياحية متباينة ومتمايزة لكل من المناطق السياحية السورية كالسياحة الدينية والطبيعية والبيئية.

١٦. دعم لامركزية التخطيط السياحي وتكامل التخطيط المناطقي الشامل.

تحسين صورة سورية بالخارج (بالارتباط بالهدف السادس)

١٧. تطوير آليات الترويج والتسويق السياحي للدولة عن طريق إنشاء هيئة عامة للترويج السياحي لديها مرونة عمل واستقلالية مالية وتمويلية.

١٨. إتباع وسائل وخطط تسويقية احترافية تؤثر على خلق الصورة

د. السياسات وخطط العمل

انطلاقاً من أهداف الخطة والاستراتيجيات المتبعة يمكن تحديد السياسات والإجراءات الواجب اتخاذها كما يلي:

تحسين عوائد القطع الأجنبي المباشر (بالارتباط بالإستراتيجية ١)

- التركيز على زيادة إنفاق السائح العربي وتطوير المنتجات السياحية المستهدفة للسائح العربي.
- صياغة منتجات سياحية جديدة متنوعة تبرز خصوصية كل منطقة من المناطق السورية، وتطوير العرض السياحي من منتجات وتسهيلات وخدمات سياحية، من حيث الكم والنوع.
- توصيف ووضع معايير ومقاييس للمنتجات السياحية مع التركيز على دعم الجودة كمفهوم عمل وإدارة.
- تحسين التشريعات المالية والضريبية التي تعيق الانتفاع الأمثل من هذه العوائد.
- استهداف المغتربين لتعزيز علاقتهم بوطنهم بهدف تطوير شريحة سياح قليلة التأثر بالأحداث الدولية.

تحسين الأثر الاقتصادي المضاعف للسياحة (بالارتباط بالإستراتيجية ٢)

- تحديد الوضع الراهن لإنفاق السياح عن طريق مرصد سياحي وتحديد الأثر الاقتصادي للسياحة.
- التركيز على رفع الاستثمارات المحلية وتطوير المدخلات المحلية لمراكز الإنفاق الأساسية وذات الأولوية
- دعم الصناعات والمهن السياحية والمساندة لقطاع السياحة في إطار توجه الخطة للنهوض بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي من أهمها الفنادق والمطاعم بسويات متوسطة والنقل السياحي, ومكاتب السياحة والسفر والحرف والصناعات التقليدية والأنشطة الترفيهية ومواسم التسوق.
- تطوير السياحة المحلية عن طريق برامج خاصة بالسياحة الداخلية تحفزعلى التعرف على معالم البلاد.
- تطوير النظام المالي والضريبي العام

- أن تساهم الدولة في إعادة تدوير استثماراتها المباشرة في السياحة في مشاريع تنموية سياحية.
- زيادة توظيف المقومات الطبيعية والثقافية سياحيا للانتقال إلى منتج سياحي مخطط تتكامل فيه عناصر المنتج السياحي من مقومات موروثة (تاريخ، مناطق طبيعية...) وبنى سياحية وتحتية مع إضافة النشاطات السياحية المتنوعة.
- إنشاء لجنة إدارة أزمة سياحية وتحديد آليات عملها.

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السياحة لتحقيق غايات اقتصادية قصيرة الأمد على الناتج المحلي الإجمالي (بالارتباط بالإستراتيجية ٣).

- تحفيز الاستثمار في النقل السياحي من الدول المولدة للسياح إلى سورية خصوصا الطيران, النقل البري.
- تحفيز الشراكات الإستراتيجية مع الشركات السياحية الكبرى في الدول العربية وذلك لتعزيز المصالح الطويلة الأجل للعمل على الترويج للسياحة في سورية.
- تعزيز الاستثمارات العربية في مشاريع سياحية تخدم السائح العربي وكذلك الأمر في الاستثمارات الأجنبية.

زيادة عدد العاملين في قطاع السياحة (بالارتباط بالإستراتيجية ٤)

- دعم المنشات الصغيرة والمتوسطة السياحية والمساندة للقطاع السياحي من أجل تحديث نشاطاتها وتوسيع فرص العمل واستقطاب المزيد من الاستثمارات.
- تشجيع المشاريع التي توظف أعداداً كبيرة من العاملين " المشاريع الصغيرة والمتوسطة".
- تفعيل دور هيئة التدريب السياحي وإقامة منشآت ومراكز تدريبية متخصصة في المجال السياحي لتدريب وتعليم النشاطات المتعلقة بالقطاع كافة.
- تحسين البيئة التشريعية والاقتصادية العامة لتشجيع رواد الأعمال وخاصة الشباب منهم.
- التركيز على الأعمال الفكرية والدراسات الخاصة بالسياحة.
- دعم الوظائف في المراحل التشغيلية والإنشائية للمشاريع السياحية.

إعادة هيكلة وزارة السياحة لزيادة فاعليتها وإنتاجيتها وتفعيل دور الهيئات التابعة لها (بالارتباط بالإستراتيجية ٥).

- تنظيم الوزارة كمؤسسة إشراف وتنمية.
- إظهار دور الوزارة في التخطيط والعمل الاستراتيجي الكلي.
- دعم لا مركزية الوزارة وإتباع اتجاه إدارة هرمي من الأسفل إلى الأعلى
- العمل المشترك بين الوزارة وباقي مؤسسات القطاع العام والخاص لتحقيق أعلى درجات التنسيق بين جميع الجهات المعنية بعناصر المنتج السياحي بما يكفل تكامل تلك العناصر وتناسقها وتحقيق معايير الجودة الدولية.
- متابعة التوعية والتنفيذ لقرارات المجلس الأعلى للسياحة.

دعم إنشاء الجمعيات والنوادي المتخصصة في دعم نشاطات سياحية متنوعة أو الاهتمام بمنتج سياحي محدد (بالارتباط بالإستراتيجية ٦).

- دعم اعتبار السياحة كمكون أساسي للتنمية المحلية, وتشجيع التنظيمات الأهلية التي تروج لذلك وبالتنسيق بين الخطط المحلية والإقليمية والوطنية.
- تحفيز إنشاء التجمعات على كافة المستويات الوطنية, المحافظات والبلديات.
- تفعيل دور اللجان المحلية للسياحة في المحافظات بما يكفل توفير جودة المنتج السياحي.

العمل على الشراكة لاستحداث مشروع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في السياحة مع التركيز على رواد الأعمال في قطاع السياحة (بالارتباط بالإستراتيجية ٧).

- التعاون مع المنظمات والجهات الدولية المانحة والتي تقدم المساعدات المالية والفنية.
- التعاون مع المنظمات الأهلية المحلية ذات العلاقة.
- التعاون مع القطاع الخاص لتحفيز دوره في قطاع السياحة من خلال تدعيم العلاقة مع اتحاد غرف السياحة والغرف السياحية في المحافظات وكافة الفعاليات السياحية التي تضمها.
- تعزيز وخلق مشاريع حاضنة للأعمال السياحية ودعم مفاهيم الريادة في القطاع.

زيادة عدد الطلاب المهنيين في السياحة(بالارتباط بالإستراتيجية ٨)

- تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في المشاريع التعليمية التقنية السياحية في أحجام واختصاصات مختلفة.

زيادة عدد طلاب الإدارة السياحية وتنمية هذه الاختصاصات (بالارتباط بالإستراتيجية ٩).

- تحفيز إنشاء معاهد وجامعات سياحية اختصاصية خاصة.

رفع كفاءة العاملين في قطاع السياحة الخاص والعام من خلال برامج التدريب والتأهيل (بالارتباط بالإستراتيجية ١٠).

- تقديم دورات تدريبية قصيرة وإعداد برامج في هذا المجال.
- تصميم وتنفيذ برامج لتبادل الخبرات بين سورية وبعض الدول الناجحة في هذا الميدان
- تصميم وتنفيذ دورات دراسية في الخارج

تحفيز البحث والتطوير والترويج للضيافة كمفهوم عام وبالمحتوى السوري(بالارتباط بالإستراتيجية ١١).

- عقد العديد من المؤتمرات والمحاضرات,
- القيام بحملات إعلانية لترويج ثقافة الضيافة العامة في سورية والعمل على ذلك مناطقيا ووطنيا.
- "وضع رمز(theme) للسنوات القادمة لتعزيز قيم الضيافة.

وضع مواصفات ومقاييس ومصادر الضيافة السورية (بالارتباط بالإستراتيجية ١٢)

- القيام بالبحوث والدراسات الميدانية ومراجعة المقاييس والمواصفات العالميــة وتطويعهــا للخــصوصية السورية.

تشجيع ودعم القيام بالعديد من الأبحاث لكيفية تعزيز والاستفادة من حالة الــضيافة العامــة فــي دعــم الميــزة التنافسية للبلد (بالارتباط بالإستراتيجية ١٣).

- رسم السياسات والخطط للقطاع بناءً على معلومات ومقترحات علمية تعززها الدراسات.
- اعتماد نتائج البحوث في عمليات التقويم والمتابعة للخطط السياحية
- اعتماد نتائج البحوث في قياس الأثر على المستهلك السياحي

جعل سورية مناطق سياحية متكاملة. (بالارتباط بالإستراتيجية ١٤)

- إدخال دراسة الأماكن السياحية ضمن المخطط الطبيعي والإقليمي الذي ستنفذه الخطة الخمسية العاشرة
- ربط نتائج المخطط الطبيعي والإقليمي بوضع خطة تنمية سياحية شاملة لعموم سورية.
- توظيف المقومات السياحية في كل منطقة لتجاوز الموسمية وزيادة معدل الإنفاق.

تشجيع قيام نماذج تنمية سياحية متباينة ومتمايزة لكل من المنــاطق الــسياحية الــسورية كالــسياحة الدينيــة والطبيعية والبيئية (بالارتباط بالإستراتيجية ١٥).

- تكامل التخطيط السياحي مع التخطيط الطبيعي والإقليمي ودعم أنشطة الــسياحة ذات الميــزات النــسبية المحلية

دعم لامركزية التخطيط السياحي وتكامل التخطيط المناطقي الشامل(بالارتباط بالإستراتيجية ١٦).

- التنسيق بين الخطط المحلية والإقليمية والمركزية في إطار خطة التنمية السياحية الشاملة.
- متابعة تفويض مدراء السياحة في المحافظات بالصلاحيات.

تطوير آليات الترويج والتسويق السياحي للدولة عن طريق إنشاء هيئة عامة للترويج السياحي لــديها مرونــة عمل واستقلالية مالية وتمويل. (بالارتباط بالإستراتيجية ١٧)

- تمليك الهيئة أدوات عمل فعالة كحرية ومرونة تعامل أكبر.
- توظيف مرحلة الإنشاء والتأسيس للهيئة في تعزيز قدرات العاملين فيها والعاملين في وزارة السياحة بشكل عام.
- تشبيك الهيئة مع الجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية كافة بالإضافة إلى التشبيك العالمي عن طريق المنظمات والهيئات الدولية و المناطقية.
- العمل على تحسين المصادر والموارد الإستراتيجية للهيئة وذلك لتعزيز ميزاتهــا التنافــسية لان صــناعة السياحة تشهد منافسة عالية جداً دولياً وفي المنطقة.

إتباع وسائل وخطط تسويقية احترافية تؤثر على خلق الصورة(بالارتباط بالإستراتيجية ١٨).

- دعم هيئة الترويج السياحي المسؤولة عن تحسين صورة سورية عالميا.
- تعزيز البعد الإنساني والثقافي للسياحة عن طريق برامج الإعلام بوسائله المتعددة.
- العمل مع الصحافة والوزارات المختصة على تحديد صورة موحدة لسورية يتم نشرها والتسويق لها في كل الفعاليات.
- الاستفادة من النهضة الفنية وخاصة في الأعمال التلفزيونية الدرامية السورية في خلق هذه الصورة.
- العمل على التواصل مع جميع قادة الرأي وجمعيات المناصرة على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي التي يمكن أن تلعب دورا فاعلا في تشكيل الصورة.

هـ - الإصلاحات على مستوى السياسات والمستوى القانوني والمؤسسي ومتطلبات التطبيق

- العمل من خلال التخطيط الاستراتيجي وتكثيف دور الحكومة في التخطيط والإشراف على الاستثمار والتنفيذ والبدء بالتخطيط الاستراتيجي الوطني ومن ثم المناطقي.
- تطوير البنية التحتية الفيزيائية والاقتصادية التي تعطي الميزة والريعية للاستثمارات الخاصة.
- تعزيز وتطوير المعلومات المتعلقة بالقطاع ونشر هذه المعلومات لتحقيق الاستفادة الأكبر لجميع الشرائح العاملة في القطاع.

و - البرامج والمشروعات

تركز الخطة الخمسية العاشرة" حسب الأولويات الزمنية" على البرامج والمشاريع الإستراتيجية مثل التخطيط, الهيكلة, تحسين الصورة, الإحصائيات, وتحديد المصادر ومنها تحديد الميزات التنافسية. وتأتي في الدرجة الثانية مشاريع تحفيز الاستثمارات السياحية الخارجية. ومن ثم تأتي مشاريع رفع مقدرات وتأهيل القطاع الخاص والأهلي في لعب دور أكثر فعالية في عملية التنمية. أما مشاريع تحضير البنية التحتية والفوقية (التشريعية والقانونية) لتحفيز التنمية السياحية فتأخذ دوراً متأخراً نسبيا ويكون تنفيذ المشاريع الاستثمارية المباشرة هو المرحلة الأخيرة في الخطة.

٧,٩ الانجازات والعوائد المتوقعة من القطاع في الخطة

- زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي المستدام.
- خلق فرص عمل باعتباره من القطاعات الرائدة في توليد الدخل وفرص العمل وتحسين مستوى المعيشة.
- المساهمة في إعادة توزيع الموارد وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة والحد من الفقر والنهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للمناطق الأقل نمواً.
- استحداث مهن ومهارات جديدة تعمل على توسيع رقعة مساهمة المنشآت الصغرى والمتوسطة في الدورة الاقتصادية.

٨,٩ العوائق والمخاطر المتوقعة في التطبيق والخروج بالنتائج المتوقعة

- استمرار التوتر في المنطقة وخاصة على الساحة اللبنانية.
- عدم القدرة على التخطيط والالتزام في الخطط لتحقيق التنمية السياحية.
- عدم القدرة على تحقيق أعلى درجات التنسيق المطلوب بين وزارة السياحة والجهات الحكومية الأخرى المعنية بالسياحة.
- عدم تجاوب القطاع الخاص والأهلي مع الانفتاح والدور الجديد المرتقب منه ومقاومة هذا التغير من بعض الفئات العامة والخاصة.
- عدم رفع القيود وإجراء التسهيلات اللازمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي.
- عدم قدرة وزارة السياحة في رفع سوية ومهارات العاملين لديها للانتقال إلى دور جديد بقيم مضافة أعلى مما يعرقل جميع الخطط والمشاريع.
- عدم القدرة على الحصول على معلومات إحصائية ومعالجتها بالشكل العلمي والدقيق والتي يمكن أن تقيس صورة الأداء في القطاع السياحي.

٩,٩ مؤشرات متابعة الأداء والعوائد

- معدلات النمو في عدد القادمين والسياح سنوياً.
- نمو الاستثمارات السياحية المحلية والأجنبية
- عدد الأسرة الفندقية
- عدد كراسي الإطعام.
- نمو معدلات الإنفاق.

دور وزارة السياحة في إطار الخطة الخمسية العاشرة

يستند تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة لقطاع السياحة على الدور الأساسي لوزارة السياحة في الإشراف على تنفيذ جميع محاور الخطة وتنفيذ برامجها ومتابعة ذلك حسب الأطر الزمنية المقررة من خلال اقتراح وتحديث الأطر التشريعية وقرارات المجلس الأعلى للسياحة الناظمة للعمل السياحي ووضع الأنظمة والخطط والبرامج الزمنية التفصيلية وآليات العمل اللازمة وذلك بالتنسيق والمتابعة مع طيف واسع من الشركاء من جهات عامة ذات صلاحيات مركزية ومحلية وجهات سياحية خاصة ممثلة من خلال غرف السياحة وجهات سياحية استشارية ونقابات لعمال السياحة وجمعيات أهلية تهتم بتنشيط السياحة وحماية السائح ومنظمات دولية سياحية ومانحة بما يكفل تنفيذ محاور الخطة وبرامجها في مواعيدها المقررة وخاصة في المجالات التالية:

- رفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي.
- الترويج للاستثمارات السياحية المحلية والخارجية وتشجيعها وتوزيعها بشكل متوازن حسب المناطق السياحية.
- تطوير وتخطيط مناطق التنمية السياحية.
- تبسيط إجراءات ترخيص المنشآت والمواقع السياحية.
- تطوير البنية التحتية اللازمة للمشاريع السياحية.
- الترويج لسورية وإبراز صورتها الحضارية كمقصد سياحي على الساحة الدولية.
- تطوير الخدمات السياحية في المواقع الأثرية وإدماجها مع عناصر المنتج السياحي الأخرى المتوفرة وفي محيطها المحلي.
- تنويع المنتجات السياحية السورية وإغناؤها بالأنشطة المحفزة للإنفاق وتسويقها استناداً إلى المقومات المتوفرة والقيم المضافة ومتطلبات الأسواق السياحية.
- ضمان حقوق السائح والمستهلك وتحقيق علاقة أفضل بين الجودة والأسعار في المنشآت السياحية.
- توفير الظروف التي تكفل عمل القطاع الخاص بفاعلية في إطار من التنافس الحر.
- تطوير مهارات الموارد البشرية العاملة في القطاع الخاص السياحي وتعزيز قيم الضيافة السورية في المجتمع.
- توفير المعلومات والإحصاءات السياحية اللازمة.

١٠,٩ المصفوفة التنفيذية

الإستراتيجية	البرامج والمشروعات	العوائد	المؤشرات	الجهة المنفذة	الإطار الزمني
١- تحسين عوائد القطع الأجنبي	- برنامج للسياحة الشتوية - المنتج العابر للمحافظات - /القلاع/ - التوظيف السياحي لبيوت المشاهير. - تطوير السياحة الشاطئية والمنتجعات. - تطوير منتجات جديدة مولدة للقطع في المناطق السياحية الحرة والفعاليات الموجودة فيها.	- تامين بنية تحتية لاستثمار القطاع العام والخاص. - تحديد المنتج السياحي والفرص الاستثمارية فيه. - زيادة عوائد القطع الأجنبي.	- عدد فرص العمل. - حجم الاستثمارات - مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي - حساب الخدمات في ميزان المدفوعات - إنفاق السائح	وزارة السياحة بالتعاون مع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص ومن خلال المجلس الأعلى للسياحة	٢٠٠٦-٢٠١٠ ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ٢٠٠٦-٢٠٠٨ ٢٠٠٦-٢٠١٠
٢- تحسين الأثر الاقتصادي المضاعف للسياحة	- السياحة الصحية. - سياحة المخيمات. - مشاريع المنتج المحلي. - توظيف المحميات الطبيعية - توظيف الخانات. - سياحة الاستغوار. - مسح سياحي شامل وإجراء دراسات. - وضع خطة تنمية عامة واستراتيجية سياحية عامة لسورية. - المرصد الإحصائي السياحي. - دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسياحة -دعم إحلال المنتج السوري بدل المنتجات الأجنبية في التوريد للسياحة.	- تأمين بنية تحتية للاستثمار العام والخاص والمشترك. - وضع توجه عام والبدء بعملية تنظيم القطاع وتحديد المنتجات والمناطق السياحية. - تطوير قطاع السياحة ليصبح قطاعاً مستقلاً. - توفير الإحصائيات الدقيقة	- إحصائيات دقيقة. - تحديد الآثار الاقتصادية للسياحة. - حجم الاستثمارات ونوعيتها	وزارة السياحة بالتعاون مع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص ومن خلال المجلس الأعلى للسياحة	٢٠٠٦-٢٠١٠ ٢٠٠٦-٢٠٠٨ ٢٠٠٦ ٢٠٠٦-٢٠٠٨ ٢٠١٠
٣- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السياحة لتحقيق غايات اقتصادية قصيرة الأمد على الناتج المحلي الإجمالي.	- مؤتمرات وملتقيات الاستثمار السياحي. - استملاكات اللاذقية وتسديد قيمة ارض فندق شهباء الشام في حلب	- تحسين الاستثمار الأجنبي المباشر - استثمارات سياحية - فرص العمل. - بنية تحتية للاستثمار المشترك	- حجم الاستثمارات الأجنبية - عدد الفنادق والمطاعم والأنشطة السياحية	وزارة السياحة بالتعاون مع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص ومن خلال المجلس الأعلى للسياحة	٢٠٠٦-٢٠٠٨ ٢٠٠٦-٢٠١٠
٤- رفع عدد الأيدي العاملة في السياحة.	- برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	- إيجاد مشاريع توفر فرص عمل كبيرة.	- برامج ومشاريع تأهيل الكوادر البشرية	وزارة السياحة بالتعاون مع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص ومن خلال المجلس الأعلى للسياحة	٢٠٠٦-٢٠١٠
٥- إعادة هيكلة	وضع هيكلية جديدة للوزارة	بنية تحتية لاستثمار	- فرص العمل	وزارة السياحة بالتعاون	٢٠٠٦-

الإستراتيجية	البرامج والمشروعات	العوائد	المؤشرات	الجهة المنفذة	الإطار الزمني
وزارة السياحة لزيادة فاعليتها وإنتاجيتها	- بناء مراكز استعلامات في المدن و المعابر الحدودية. - أتمتة عمل الوزارة. - مقرات الشرطة السياحية.	القطاع العام والخاص .	- توصيف وظيفي ومهام تنفيذية.	مع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص ومن خلال المجلس الأعلى للسياحة	٢٠١٠
٦- دعم إنشاء عدد من الجمعيات والنوادي المتخصصة في دعم نشاطات سياحية متنوعة أو الاهتمام بمنتج سياحي محدد	- دعم إنشاء جمعيات ونوادي متخصصة في دعم النشاطات السياحية. - برنامج عمل ومشاركة مع المنظمات الأهلية والعالمية لدعم عمل القطاع الأهلي في سورية عامة والمناطق الصغيرة. - برنامج لإيجاد شراكات وفروع للمؤسسات السياحية الأهلية العالمية مع المؤسسات السورية.	- إصدار قانون . - التعاون و التنسيق بين جميع مجموعات المصالح السياحية . - التشبيك العالمي للمؤسسات السورية .	-فعالية القانون - الجمعيات والنوادي المتخصصة وفعاليتها	وزارة السياحة بالتعاون مع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص ومن خلال المجلس الأعلى للسياحة	٢٠٠٦-٢٠٠٨ ٢٠٠٦-٢٠١٠ ٢٠١٠
٧- العمل على الشراكة لاستحداث مشروع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في السياحة مع التركيز على رواد الأعمال في قطاع السياحة	- حاضنة أعمال سياحية بشراكات عالمية ومحلية . - تفعيل دور المؤسسات العامة والأهلية والبرامج التابعة لها التي تدعم هذه الفئات كهيئة مكافحة البطالة وفردوس ومورد jci وغيرها	- مشروع أولي لإنشاء حاضنة - خلق شراكات مع المؤسسات الفاعلة على الأرض	- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم دعمها. - عدد المشاريع السياحية على كافة المستويات	وزارة السياحة بالتعاون مع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص ومن خلال المجلس الأعلى للسياحة	٢٠٠٧-٢٠٠٩ ٢٠٠٦-٢٠١٠
٨- زيادة عدد الطلاب المهنيين في السياحة	- مشاريع المدارس والمعاهد الفندقية وتجهيزاتها - برنامج رفع أداء العاملين في الوزارة. - تحفيز الاستثمار في القطاع التعليمي الفني من قبل القطاع الخاص /عقد مؤتمر/ - مدرسة تدريبية على المهن التقليدية	- بنية تحتية للاستثمار العام . - رفع كفاءة العاملين في المدارس و المعاهد التابعة للوزارة . - زيادة عدد المشاريع التعليمية	- عدد فرص العمل - عدد الطلاب المؤهلين لسوق العمل - عدد العاملين في مجال المهن التقليدية. - تطور المهن اليدوية	وزارة السياحة بالتعاون مع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص ومن خلال المجلس الأعلى للسياحة	٢٠٠٦-٢٠١٠ ٢٠٠٦-٢٠١٠ ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ٢٠٠٦-٢٠٠٩
٩- زيادة عدد طلاب الإدارة السياحية وتنمية هذه الاختصاصات	- مشاريع مجمعات تعليمية سياحية. - دعم مشاريع التعليم الإداري في السياحة القائم في القطاع العام. - تحفيز الاستثمار في القطاع التعليمي الإداري من قبل القطاع الخاص/عقد مؤتمر/ - برنامج نشر اللغات الأجنبية والثقافة السياحية في المدارس والجامعات .	- بنية تحتية للاستثمار العام. - زيادة عدد المشاريع التعليمية . - إدخال السياحة بالمناهج الدراسية.	- فرص العمل المباشر . - عدد الطلاب المؤهلين لسوق العمل - زيادة الوعي السياحي .	وزارة السياحة بالتعاون مع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص ومن خلال المجلس الأعلى للسياحة	٢٠٠٦-٢٠١٠
١٠- رفع كفاءة	- تدريب العاملين في القطاع السياحي	رفع كفاءة و مهارة	- عدد القوى المؤهلة	وزارة السياحة بالتعاون	٢٠٠٦-

الإستراتيجية	البرامج والمشروعات	العوائد	المؤشرات	الجهة المنفذة	الإطار الزمني
العاملين في قطاع السياحة الخاص والعام.	والجهات المعنية. – مكتبة سياحية. – صندوق للتدريب السياحي – إعادة تأهيل الادلاء السياحيين.	العاملين في القطاع السياحي و الجهات المعنية .	وفق متطلبات سوق العمل السياحي ونوعيتها .	مع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص ومن خلال المجلس الأعلى للسياحة	٢٠١٠ ٢٠٠٦- ٢٠٠٨
١١- تحفيز البحث والتطوير والترويج للضيافة كمفهوم عام وبالمحتوى السوري.	– تحضير دراسة اجتماعية عن المفهوم العام للضيافة . – ترويج المفاهيم الخاصة بالضيافة في المراحل الدراسية المبكرة .	– وعي لمفهوم الضيافة. – إدخال مفهوم الضيافة بالمناهج الدراسية.	– زيادة الوعي السياحي .	وزارة السياحة بالتعاون مع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص ومن خلال المجلس الأعلى للسياحة	٢٠٠٦- ٢٠٠٧ ٢٠٠٦- ٢٠١٠
١٢- وضع مواصفات ومقاييس ومصادر الضيافة السورية .	– عقد مؤتمر عن الضيافة يحدد معنى الضيافة ومواصفاتها وكيفية الاستفادة منها في سورية.	– زيادة الوعي لمفهوم الضيافة و كيفية الاستفادة منها .	وضع مواصفات و مقاييس الضيافة .	وزارة السياحة بالتعاون مع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص ومن خلال المجلس الأعلى للسياحة	٢٠٠٦- ٢٠٠٧
١٣- تشجيع و دعم القيام بالعديد من الأبحاث لتعزيز الاستفادة من حالة الضيافة العامة في دعم الميزة التنافسية للبلد .	– دراسة اقتصادية عن مفهوم الضيافة و كيفية الاستفادة منها اقتصادياً . – برامج و نشاطات عامة في الضيافة كالطبخ الشرقي عادات نريد الاستثمار فيها / الترحاب و الكرم / .	– زيادة العائد الاقتصادي لقطاع السياحة . – دعم الميزة التنافسية للبلد .	– الأثر على المستهلك السياحي . – فرص العمل – حجم الدراسات ونوعيتها	وزارة السياحة بالتعاون مع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص ومن خلال المجلس الأعلى للسياحة	٢٠٠٦- ٢٠٠٨ ٢٠٠٧- ٢٠١٠
١٤- تقسيم سورية إلى مناطق سياحية متكاملة	اعداد دراسات لمناطق سياحية متكاملة مع مخططاتها	تعريف وتحديد المناطق السياحية المتكاملة	– عدد الدراسات ونوعيتها	وزارة السياحة بالتعاون مع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص ومن خلال المجلس الأعلى للسياحة	٢٠٠٦- ٢٠١٠
١٥- تشجيع قيام نماذج تنمية سياحية متباينة ومتمايزة لكل من المناطق السياحية السورية	برنامج ترويج وتعريف منتجات لمناطق تنموية محددة كتدمر – دمشق القديمة وغيرها	تنمية في مناطق أكثر فقراً وأقل نمواً	– منتج محلي قابل للتسويق –مستوى الدخل – عدد المشاريع المستثمرة	وزارة السياحة بالتعاون مع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص ومن خلال المجلس الأعلى للسياحة العام والخاص	٢٠٠٦- ٢٠١٠
١٦- دعم لا مركزية التخطيط وتكامل التخطيط المناطقي الشامل	– مديريات السياحة في المحافظات – وضع خطط تنموية سياحية للمناطق السورية وتحديد أولويات التنمية	– بنية تحتية للاستثمار العام – تنمية مناطقية شاملة	– عدد فرص العمل – إنجاز خطط ومشاريع مناطقية	وزارة السياحة بالتعاون مع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص ومن خلال المجلس الأعلى للسياحة	٢٠٠٦- ٢٠١٠
١٧- تطوير آليات الترويج والتسويق السياحي للدولة عن طريق إنشاء هيئة للترويج السياحي لديها مرونة عمل	– إنشاء هيئة ترويج السياحة. – عمل حملات توعية بمشاركة الفعاليات السياحية كافة لعمل الهيئة وتوضيح شراكاتها مع القطاعات كافة	– هيئة ترويج للسياحة – وعي لدور الهيئة وعلاقتها مع باقي الجهات	– المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي – عدد السياح – حجم الاستثمارات	وزارة السياحة بالتعاون مع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص ومن خلال المجلس الأعلى للسياحة	٢٠٠٦ ٢٠٠٦- ٢٠٠٧

الإستراتيجية	البرامج والمشروعات	العوائد	المؤشرات	الجهة المنفذة	الإطار الزمني
وتمويل					
١٨- اتباع وسائل وخطط تسويقية محترفة تؤثر على خلق الصورة	- مشاريع ترويجية - إحداث مكاتب خارجية - موقع على الانترنيت خاص بإبراز صورة سورية يتضمن ناديا لأصدقاء سورية - برنامج تلفزيوني يروج لسورية على المحطات السورية والغير سورية - مشاركة مؤسسات المجتمع الأهلي العاملة على تحسين صورة سورية ببرامجها ومشاريعها - المشاركة بالمهرجانات الشعبية والنشاطات الثقافية العالمية - دعم مشاريع صغيرة فنية وسياحية تروج إلى الصورة العامة عن سورية	- استثمارات سياحية - تحسين صورة سورية	- فرص العمل - زيادة عدد السياح - عدد المهرجانات - مشاركة الفعاليات المختلفة	وزارة السياحة بالتعاون مع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص ومن خلال المجلس الأعلى للسياحة	٢٠٠٦-٢٠١٠